

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

دور الانصهار التاريخي بين المعرفة و الثقافة في تحقيق مشروع التنمية بالبلدان المتخلفة

The role of historical fusion between knowledge and culture
in achieving the development project in underdeveloped countries

سحوان عطاء الله^{1*}، حلباوي لخضر²

¹جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر) ، sahouaneattallah@gmail.com

²جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر) ، halbaoui1984@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/09/01

تاريخ القبول: 2023/08/01

تاريخ ارسال المقال: 2023/06/03

*المؤلف المرسل

الملخص:

ان التنمية الحضارية للمجتمعات المتخلفة تقوم أساسًا على التشكيل الثقافي الايجابي للإنسان من خلال التنشئة الثقافية الحاملة للقيم الثقافية ، و يتحرك على إثر ذلك الإنسان في مخبر التاريخ محققًا للمنجزات الحضارية ، و الابتكارات المعرفية من خلال المنظومة المعرفية القوية في ضوء التماهي مع الثقافة السائدة في الخريطة التاريخية للجماعة . إنها اللحظة التي يتم فيها التحالف التاريخي بين المعرفة و الثقافة كما يقول **ماهو** " التنمية هي العلم حين يصبح ثقافة "

الكلمات المفتاحية: الانصهار التاريخي ؛ التنمية ؛ بلدان متخلفة ؛ الحوض الثقافي ؛ مشروع تنموي ؛ ميكانيزمات التجسيد ؛ المعرفة .

Abstract :

The civilized development of underdeveloped societies is based mainly on the positive cultural formation of man through cultural upbringing that bears cultural values. As a result man moves in the laboratory of history, realizing civilizational achievements and knowledge innovations through a strong knowledge system in the light of identification with the prevailing culture in the historical map. for the group. It is the moment when the historical alliance between knowledge and culture takes place, as **Maho** says, "Development is science when it becomes culture".

Keywords: historical fusion; development; underdeveloped countries; cultural basin; development project; embodiment mechanisms; Knowledge

مقدمة:

إن المشروع التنموي بالبلدان في المجتمعات المتخلفة من العضلات التي خاض فيها علماء الإقتصاد و علماء الاجتماع و التاريخ كل يدلي بدلوه من خلال مقاربات مختلفة تعتمد على متغيرات التخصص و نظريات العلم المدروسة ضمنه و لكن الكل يشترك في نتائج تحليلية متقاربة تؤكد التزاوج التاريخي بين الثقافة و العلم في أحداث التنمية الحضارية بالمجتمعات المتخلفة و التي لخصها أحد المفكرين من بلاد الهند حين قال اكتبوا في أعالي جبال الهمالايا من المستحيل أن تحدث نهضة علمية بدون لغتها الوطنية

المبحث الأول : الجداول التاريخية في تكوين الحوض الثقافي للمجتمعات المتخلفة

ان الحوض الثقافي للمجتمعات يقوم أساسًا على توزيع القيم المعرفية و الأخلاقية و الرمزية على جميع أفراد المجتمع بشكل متشابه و تماثل أي صناعة تاريخية للوعي المعرفي و الاخلاقي و الرمزي لدى الفرد و الجماعة و الدولة و الأمة ؛ و من خلال القيم المعرفية السلبية او الايجابية يكون تعامل الفرد في اطار شبكة العلاقات الاجتماعية المعرفية مع متطلبات العلم و المعرفة بشكل انتاجي ابداعي أو بشكل استثماري هزلي ، و نفس الشيء يحدث مع

الفرد و الجماعة حين ندرس سلوكاته الأخلاقية لتبين تمثلاته للخير و للشر و كيف تتحكم هذه التمثلات في معاملاته اليومية ، كما أن الثقافة الرمزية عند الفرد و الجماعة تخضع لمؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تعمل على غرسها عبر الايام و السنين

و من هنا فإن دراسة الثقافة لا تصبح ذا قيمة حقيقية إلا عندما تسعى الى الكشف عن السيورة المتميزة لتطور أنماط الوعي و السلوك لدى جماعة معينة ، و عن أثر هذا التطور على تطور المنظومات الاجتماعية السياسية و الاقتصادية الاخرى أي عن دور الثقافة في التطور الاجتماعي عمومًا .

و للثقافة ثلاث وظائف أساسية معرفية و معيارية و رمزية تنطبق بشكل عام على المنظومات الأساسية الكبرى التي ذكرها القدماء و ركزت عليها الفلسفة الكلاسيكية : الحق و الخير و الجمال . و لكنها لا تتطابق معها في الحقيقة . ففي المعرفة العلمية نشاطات معيارية و رمزية أساسية ، و العكس صحيح أيضًا . لكن يمكن القول أن كل واحدة من هذه المنظومات تنطوي على نشاط رئيسي يتفق مع إحدى الوظائف المذكورة .

فالمنظومة التربوية تحدد مكانة العلم و سبل الوصول الى المعارف اليقينية و انتاجها ، و تفقد من ثم الى ترتيب معين للمفاهيم و الدلالات يعكس أولويات هذا الانتاج و شروطه العامة الروحية أيضًا . لذلك نادرًا ما تستقل نظرية التحصيل المعرفي عن الرؤية الفلسفية العامة للكون وعن ميتافيزيقيا معلنة أو ضمنية تحدد مضمون العقل و العقلانية و دلالتهما و تضع المسلمات الأولى أو البديهيات التي لا يبرهان عليها لعمل العقل .

و تعين المنظومة الأخلاقية معنى الخير و معنى الشر و تخلق شعورًا أخلاقيًا أو ضميرًا يقوم لدى كل فرد بتنظيم المعايير المقبولة لسلوكه من ذاته . و تحدد هذه المنظومة مختلف المفاهيم التي تدخل نطاق التمييز بين المحرم و المباح و درجاتها من مفضل و مستحسن ومطلوب و مكروه و واجب و فرض وسنة و ممنوع و مسموح .. إلخ و هي المفاهيم التي تعبر عن تطور هذه المنظومة و نضوجها .

و تحدد المنظومة الرمزية معنى الجميل و القبيح ، أي معنى الممتع و المنفر ، وجملة المعايير التي تساهم في أحداث المتعة الفنية أو تقتضي عليها . و هذه المعايير ليست فطرية و لا موروثة و لكنها مكتسبة و مقصودة في كل نظام ثقافي . وهي تتغير بتغير القيم الأساسية و الاكتشافات العقلية التي تحرك النظام ككل .

و بتحديد هذه الوظائف تقوم الثقافة بتكوين العقل أي جملة الطرائق و المعايير التي تحكم رؤية الانسان للواقع و تنظيمها و تحدد كيفية استيعابه لهذا الواقع . و لذلك كان العقل يبدو للقدماء و كأنه ملكة ، أي قدرة فطرية على الفهم و التحليل و الاستيعاب ، بقدر ما كان يبدو واحداً و مشتركاً لدى الجميع . و خلق ملكة عقلية لدى كل فرد من افراد الجماعة هو في الواقع الأساس الأعمق لضمان توحيدها و تنظيمها ، و هو شرط التواصل الاجتماعي . و أصل التواصل ليس مشاركة جميع الناس أو اشتراكهم في أفكار واحدة ، و إنما خضوع تفكيرهم إلى طرائق و معايير مشتركة أساسية ، مما لا ينفي أيضًا الاختلاف في الرأي و الانفراد بالأفكار .

فإذا غابت هذه الطرائق و المعايير المكونة للغة التواصل الأساسية زالت إمكانية التفاهم ، و فقدت الجماعة مبرر وجودها . إذ كي يكون هناك بنيات اجتماعية و سياسية و اقتصادية ثابتة ، و كي تكون هناك دولة و مؤسسات

و قوانين و محاكم و قضاة ، و كي يكون هناك انتاج و عرض و طلب لا بد أن تكون هناك جماعة موحدة ومستقرة و مستمرة عبر الزمن " ¹

إن التطور التاريخي للدولة و الأمة يقوم أساساً على نمط الثقافة السائد ، فإذا كانت الثقافة العلمية تقوم بإعلاء مكانة العلم و العلماء في المجتمع فإن المجتمع يهتم بالنشاطات العلمية و الابداعات المعرفية و تحدث على إثر ذلك التطور العمراني في كل المناحي التاريخية للمجتمع كما أن الثقافة الأخلاقية المبنية على غرس الواجبات في الفرد و الجماعة تؤدي لا محالة إلى الجد و الاجتهاد و الانضباط في النشاطات و السلوكات التي تؤول بعد ذلك إلى التنمية السياسية و الاقتصادية للأمة و الدولة.

علاوة على ما سبق فإن الثقافة الرمزية المحددة لمعاني القبح و الجمال في المجتمع لها دور ايجابي أو سلبي في الحراك التاريخي نحو القمة أو الهاوية الحضارية للأمة و الدولة .

إن التبعية التاريخية بين دول المحيط و دول المركز أي دول العالم الثالث و دول العالم الاول ترجع أساساً إلى التبعية الثقافية حيث أن المغلوب مولع دوماً بتقليد الغالب في ثقافته و فنونه و أخلاقه و إنتاجاته الرمزية ، هذه التبعية الثقافية تولدت عنها تبعية اقتصادية و سياسية ، حيث أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات تتحكم في اقتصاديات الدول المتخلفة و تساهم في هدم العمران السياسي و الاقتصادي للأمة و الدولة .

" تقول نظرية التبعية باختصار إن اندماج الوطن العربي في النظام الرأسمالي الأوروبي ، خلال القرن التاسع عشر و حتى الوقت الحاضر ، حول الأمة إلى مجموعة من بلدان الأطراف أو الهامش المتصل ببلدان المركز الصناعية التي تدخل الآن في عصر التكنولوجيا المتقدم و مرحلة الثورة الاعلامية و الهيمنة الكونية و قد فرض هذا النظام العالمي ما يعرف بنظام توزيع عمل خاص تنتج بموجبه بلدان الأطراف مواد الخام ، كالفطن في السابق أو كالنفط في الوقت الحاضر ، فيما تنتج بلدان المركز البضائع الصناعية و التكنولوجيا التي نحن بأشد الحاجة إليها .

و تتصف العلاقات بين المركز و الأطراف بغياب التوازن و التساوي ، إذ تقوم على التناقض و التصادم و الهيمنة و الاستغلال و ليس على التعاون الحر بين مجتمعات يحترم بعضها بعضاً و تأخذ مصالحها المتبادلة بعين الاعتبار . وقد تحكمت في هذه العلاقات الشركات المتعددة الجنسيات التي تحول الأرباح الى المركز و تجبر الأطراف على اتخاذ قرارات اقتصادية و سياسية و اتباع سياسات لا تخدم مصالحها . وقد أسهم النمو الاقتصادي في ظل هذه الأوضاع في توسيع الفجوات و تعميقها بين الاغنياء و الفقراء ، و حصول استقطابات طبقية داخل كل من مجتمعات المركز و الأطراف . و كان أن أصبحت التنمية الشاملة و البشرية مرهونة بإمكانيات التحرر و الاعتماد الذاتي و الاستقلالية ، و هي بين أهم ما يواجه بلدان العالم الثالث من تحديات في عصر العولمة ، كما سنظهر في سياق اخر .

تتجلى التبعية في الوطن العربي ، إذاً ، في فقدان سيطرته على موارده و مصيره ، وبوجود فجوة تفصل بينه و بين المجتمعات المتقدمة التي تمارس عليه جميع أنواع الاستغلال و القهر و الاذلال ، مقابل هذه الهيمنة يكافح العرب في سبيل التحرر و ردم الفجوة الحضارية و مقاومة الحصار و إنماء قدراتهم و مواردهم ، إنما بكثير من الإحباط ،

فما يزال الاقتصاد العربي مرتبطاً بالسوق العالمية و خاضعاً للشركات المتعددة الجنسيات ، حتى إن البلدان العربية التي تحتاج إلى تمويل ، كما يقال ، لا تستطيع الحصول على القروض من البلدان العربية ذات الدخل العالية إلا عن طريق نيويورك و لندن و بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات .

و من بين أهم جوانب التبعية استيراد السلع الاستهلاكية على حساب الانتاجية و التقنية ، و ارتباط النظام النقدي للبلدان العربية بالنظام الرأسمالي ، و توظيف الفرائض المالية في البلدان الغربية ، و اتخاذ الغرب نموذجاً حرفياً للتنمية ، و عزل الأقطار العربية بعضها عن بعض و ربطها منفردة بالمركز ، و قد عمد الغرب باستمرار إلى عرقلة أي مجهود تصنيعي جاد للبلاد العربية منذ المحاولات الأولى التي قام بها محمد علي في مصر ، و اشترط في معاملاته مع العرب فتح الأبواب العربية للسلع و الاستثمارات الغربية على حساب الانتاج الوطني و تتجلى التبعية الاقتصادية أيضاً في الميدان الغذائي ما أدى إلى انخفاض ثابت في القدرة على الاكتفاء الذاتي .

و في هذا المجال اعتبر هشام شرابي أن التبعية تؤدي لا إلى الحداثة ، بل إلى قيام مجتمع نيوبطيركي ملقح بالحداثة فتصبح عملية التحديث نوعاً من الحداثة المعكوسة ، و يكون التغير تغييراً مشوهاً . ومن بين أهم فرضيات كتاب شرابي **البنية البطركية** أن اليقظة أو النهضة العربية في القرن التاسع عشر لم تفشل في تحطيم أشكال النظام البطيركي و علاقاته الضمنية و حسب ، بل إنها أيضاً أتاححت بتحريكها ما سمتة النهضة الحديثة ، نشوء نوع جديد و هجين من المجتمع و الثقافة . كذلك تخوف جلال أمين من أن التبعية لا تقتصر على التبعية الاقتصادية و السياسية ، بل تشمل التبعية الثقافية و هذا بين أخطر الأمور¹

أن البنية الثقافية للتبعية الحضارية بين الشعوب و الأمم تقوم على أساس تبعية تاريخية بين الأمم المتخلفة و الأمم المتقدمة حيث تعمل الأمم المتقدمة على نهب خيرات هذه الأمم الضعيفة تحت مبررات التفوق التكنولوجي و العلمي كما أن هذه الأمم المتخلفة تجدد نفسها تحت رحمة هذه الأمم المتقدمة مستهلكة منتجاتها انطلاقاً من الحاجات المتعددة لشعوبها و هكذا يتم تطوير دول العالم الثالث بدوائر الولاء و التبعية و العبودية التاريخية .

كما أن الجدل الحادث بين التراث و الحداثة في المجتمعات المتخلفة يقوم أساساً على أن طبقة الانتلجنسيا السياسية في مجتمعات دول العالم الثالث تنطلق أساساً من التماهي مع الحداثة و المعاصرة و التحلي بشكل أو بآخر عن الهوية الثقافية للأمة مستعملة في كل ذلك الخطاب السجالي العاطفي بدلاً من خطاب منهج النقد الموضوعي القائم على العقلانية و التفكير الهادىء و التخطيط العلمي و التوثيق الدقيق للظواهر التاريخية و الوقائع الاجتماعية .

" إذا نظرنا في طبيعة المتناقضات و تركيباتها ، تكوينها ، إفرازاتها ، و امتداداتها ، سنلاحظ أن التركيبة غير المتجانسة في الهرم السياسي للدولة في هذه المجتمعات هي العامل الأول و الحاسم في حصول كل هذه الاختلالات و كثيراً ما كان يستعمل الدين الاسلامي و نصوصه في هذه الأنظمة السياسية التي فشلت مشاريعها و عملياتها لتهدة الأعصاب و كم الأفواه ومنع الناس من انتقاد و كشف طبيعة هذه الافرازات و الانعكاسات و يستعمل أيضاً لتبرير الطبيعة القهرية للنظام السياسي .

الفشل في العملية لا يجب أن يفهم على أنه فشل يوجب على الطبقة السياسية أن تترك حق التفكير و التخطيط و التسيير لنخب و هيئات و مجالس سياسية شرعية منتخبة و مسؤولة و مؤهلة بالدرجة الأولى .

إذن هناك رابط بين المتناقضة الواحدة و جملة المتناقضات الاخرى مع طبيعة أو مع جزء من طبيعة المشكلة الثقافية في هذه المجتمعات ، فالتالي و التراكم في هذه المتناقضات و بقية الهياكل و المؤسسات الاجتماعية الاخرى أدى إلى تعفين الوضعية و حدوث انفصام في وظيفة المؤسسات الرسمية و الأداء في نمط العلاقات الرسمية في هذا القطاع ، و هذا التراكم هو بطبعه عمل يقوي من صعوبة إيجاد مخرج لاستمرارية بقاء و ديمومة هذه المشكلة .

الحقيقة أن بقاء هذه المشكلة الثقافية و استمرارها على ما هي عليه هي بحد ذاتها أزمة في هيكل و بنية جهاز الدولة ذاتها إذ يمكننا من هذه الناحية أن نعتبر أن الدولة نفسها في أزمة مضاعفة : أزمة الخطأ التقديري في بناء عملية التنمية من أصلها و أزمة من ناحية كون أن الدولة المعاصرة التي ترمي إلى التكيف مع نموذج مجتمع المعرفة هي عاجزة مقصرة و ضعيفة على التكيف مع متطلبات نموذج المعرفة لأنها من الناحية الثقافية تعاني معضلة التقصير و التعقيد و الرغبة في التخلي عن رصيدها الثقافي .

من هنا يستحيل التكيف و الاندماج مع نمط مجتمع المعرفة العالمي من دون قاعدة أو رصيد ثقافي يعكس هوية الدولة أو على الأقل يعطيها هوية ، على الرغم من قول البعض بأن النظام العالمي الجديد و تيار العولمة و ثقافة العالم الجديد ، هي أنماط مهيمنة إلا أن ذلك لا ينفي أبداً أن تبقى لكل دولة هويتها و هيبتها و سمة نظامها السياسي .

هذا الشيء الذي يجعلنا نرى أن هناك حالة من " هروب العاجز " هو النمط السائد في حركية هذه الأنظمة ، من جهة تجتهد هذه الأنظمة السياسية و هي ترفع خطابات الإستيعاب و التكيف مع أنماط المعاصرة و الحداثة ، و من ناحية أخرى تحافظ و تلغي النمط الثقافي المحلي (الكيل بمكيالين) و بالتالي جمعت بين المتناقضين ، الشيء الذي أدى إلى فشل مشاريع الحداثة و المعاصرة و سمح بتشكيل و ظهور جماعات مصالح و ضغط و يبرز تكتلات مختلفة التوجهات و الغايات ، و سمحت حتى بنشوء أنظمة أيديولوجية تنتقد و ترفض هذا الإتجاه بحجة أو بأخرى .

هذا النمط من " هروب العاجز " أكد حقيقة فشل مشاريع تبني قيم الحداثة و المعاصرة لأنه برز كمبرر لتخطي المشكلة الثقافية ، في حين كان من الواجب الضروري لتبني مشاريع قيم الحداثة و المعاصرة و التوفيق بينهما ، حل المشكلة الثقافية من أساسها و مواجهة إفرازات الواقع بعقلانية و اعتماد منهجية تنظيمية ناقدة و تقييمية .

الأمر لا يتعلق فقط بازدواجية ثقافية و ازدواجية لغوية ، بل هو أبعد من ذلك ، إذ يتعلق بالمخطوط و بالتراث و بالكتابة الصحفية و بنشر و توزيع الكتاب و باستيراد و توزيع المجلات الاجنبية و في تدابير و اجراءات أداء العمليات الإدارية و المهنية بالتعليم الجامعي و بمحتواه ، بغايات التعليم الجامعي و علاقته بعملية التنمية ، بنمط الأسرة و العلاقات الزوجية بالمستوى التعليمي و بحركات الموضة و هذه كلها قضايا لم تراعى البتة عند استقدام مستشاري الاقتصاد و تقنيي التوجيه من المركز الرأسمالي العالمي لتنظيم و تطبيق و إنجاز مشاريع التنمية في هذه البلدان (مشكلة المجالس الإجتماعية و الإقتصادية) .

هذا كله من دون المساس أو الإقدام على اتهام بنية أو مفهوم الدولة الوطنية و القول بأن هذا المفهوم هو مفهوم يعكس مصالح معينة غير متطابقة مع خصوصيات مجتمعاتها ، فمثل هذا الاتجاه و النزوع للخوض يحتمل كلاماً خطابياً دعائياً أكثر مما يحتمل كلاماً موزوناً و تحليلاً موضوعياً و اقتراباً هادئاً من منابع المشكلات المطروحة و تقديم ما تستطيع تقديمه في سبيل إعادة تهيئة آليات علمية و عملية لإعادة بناء الإنسان و المجتمع ، و دفعاً بها لتحدث بوئاً بين واقع الحالة الراهنة و واقع الإقلاع في مشاريع البناء الحضاري و الاستفادة من نتائج و إفرازات التجارب السابقة التي فشلت و تراجع تطبيقها ، و هذه المشاريع تقوم أساساً على البناء العضوي للمخططات ، و التي تعني وضع كل الاحتمالات الممكنة بالنجاح أو بالفشل مع الأخذ بعين الاعتبار لكل ركائز التخطيط دون إقصاء¹

انطلاقاً مما سبق نجد أن هروب العاجز الذي تمتاز به دول العالم الثالث يستند أساساً على أن الخطاب الدعائي للحدثاء بمهدف كسب الولاء و التعاطف الجماهيري في مهرجاناتها السياسية سيؤدي لا محالة إلى تقييد الوعي الثقافي للأمة . من جهة أخرى نجد أن ثقافة هروب العاجز على ممارسة الابداء الثقافية للتراث لأنه في صورتها القاصر يمثل المعرقل الاول لتوطين الحضارة و التنمية في المجتمعات المتخلفة ، مع أن كثيراً من الدول التي حدث لها تحلي كلي عن لغتها و تبني لغة أجنبية جديدة كالفرنسية أو الانجليزية لكن نتائج التحديث في هذه المجتمعات كانت هزائم حضارية جديدة

البيئة المهنية للعمل المعرفي و البيئة السياسية و الاقتصادية للدولة و الأمة تمثل الأساس الذي يعطي طاقة إيجابية أو سلبية للباحثين نحو الانتاج العلمي أو التسبب و اللامبالاة ، فالبيئة التاريخية للدولة و الأمة التي تعج بالحفريات تساهم بقسط وافر في الابداع المعرفي و الابتكار العلمي الذي يعتبر وقود معركة التنمية الحضارية للدولة و الأمة ، و كما يقول العالم العبقرى أحمد الزويل : **الخائف لا يبدع** . فالأمن الاجتماعي مصدر هام لكي ينطلق اقتصاد الابداع كما يخرج العفريت من قمقمه أو العملاق من عرينه .

" تمثل البيئة الاجتماعية للبحوث عنصراً مهماً في تحفيز العلماء ، و هي تتألف من بيئة العمل المباشرة ، بما في ذلك الأنماط المهنية ، و من البيئة الاجتماعية الكبيرة أيضاً . ويجب التدقيق في البيئة المهنية بعناية : الثقة تأتي من مشغل الباحثين (غالباً ما تكون الحكومة أو الجامعات الحكومية ذات الاستقلال النسبي) و بما أن معظم الباحثين يعملون أيضاً في الجامعات ، و تتوجه الجامعات بالدرجة الأولى نحو التدريس ، لم يتم اعتبار البحث كمهمة أساسية في الوصف الوظيفي .

و حتى وقت قريب جداً ، لم تحتو الشروط المرجعية لعمل الأستاذ الجامعي في المنطقة العربية على ضرورة إجراء أبحاث و كان البحث عبارة عن نشاط غير معرف و يخدم أغراض الترقية فقط في أحسن الظروف . و لكن القضية الأبرز التي تمت مناقشتها في هذه الأيام هي الأنماط الوظيفية ، و إذا كان يفترض تثبيت الأساتذة على أساس الجدارة أو لا ، و ما إذا كان النشاط البحثي هو أكثر من مجرد نشر (ليشمل المشاركة العامة و نشر الأبحاث بين الجمهور الأوسع) ؟

و تمثل القيم المجتمعية و السياسية مكوناً آخر من مكونات البيئة الاجتماعية التي يعمل الباحثون داخلها ، و لاسيما مع الاشارة إلى دور العلم في التصور و التخطيط للمستقبل . و قد قامت بعض البلدان تقليدياً بوضع العلم في هذه المكانة العالية ، لكن فشلت في إعطاء الباحثين المكانة الاجتماعية و الوسائل المرافقة لإسباغ احترام رمزي أكبر على الاختصاص.

فهناك مسافة بين التمجيد المعلن للعلم و الوضع الشائن الذي لا يساعد على الممارسة البحثية ، و يكون للمعرفة بالتأكيد قصب السبق ، لكن لم تتم رعاية الأماكن التي زرعت فيها المعرفة و لم يتم دعمها بسياسات راسخة . ما يشكل فهم قيمة المعرفة جزءاً م هذا الاعتراف المزدوج ، كتطلع و توق ، و جزءاً من مشروع بناء الأمة ، و مسعى عملياً إذ يعتمد إنتاج المعرفة على ممارستها اليومية ، و ليس بوصفها خطاباً ، لحن بوصفها نشاطاً . و قد تلغي السلطة السياسية أو الثروة المادية أهمية الدور المزدوج للمعرفة ، و قد تمارس المعتقدات الدينية ، القيم المتعلقة بالأصول الارستقراطية أو بالأسرة بقوة مماثلة ، و لربما تتداخل جميع هذه العوامل جيداً مع الالتزام بالمعايير العلمية ، كما نجد في بعض الأقطار ، من بين بلدان أخرى أمثلة موثقة من الرقابة الذاتية لأسباب دينية أو سياسية ، و كذلك بسبب أن الواجبات العائلية تحل مثل الالتزامات المهنية . ففي عدة جامعات ، تصبح ممارسة البحوث مجرد وظيفة رسمية لبناء مهنة الفرد ، و إذا لم تقدر قيمة البحث نفسه فان العلم لمن يزد إن مشروع بناء الأمة إذا لم يتم أساساً على إعطاء مكانة هامة للعلم و العلماء و بقي خطاباً تمجيدياً معلناً بينما يعيش رجال التعليم في كل مستوياته حياة الفقر و البؤس الأسود . اذ تتولد منه و على إثره متتاليات هندسية و حسابية في مجال التسبب و اللامبالاة في اطار الهزل الاجتماعي العام الذي يعتبر الثقافة السائدة في كل المجتمعات المتخلفة التي يتم فيها استبعاد مناقشة التنمية انطلاقاً من العلوم الانسانية و الاجتماعية و مناقشتها في اطار العلوم التقنية

المبحث الثاني : المشروع التنموي ميكانيزمات التجسيد و حيثيات التطبيق

إن النشاط المكثف للعلماء و الباحثين من أجل تشخيص الأزمة التاريخية للمجتمعات المتخلفة بهدف إيجاد دراسات نظرية و علمية دقيقة تكشف عن مكنن الداء و أسبابه العميقة و الجذرية بهدف إيجاد الادوية و العقاقير المناسبة بعكس الاستنتاج بالدراسات و المقاربات و النظريات الغربية البعيدة كل البعد عن حقيقة الواقع التاريخي المغاير للدول المتخلفة عن غيرها من الدول المتقدمة فالمشاريع التاريخية الهادفة الى ترسيخ التنمية تعتمد على اختلاف الفروق الحضارية بين الأمم و الشعوب و القبائل و أخذها بعين الاعتبار أثناء معالجة مسألة التنمية الحضارية للمجتمعات المتخلفة .

" يمكن اعتبار التنمية على أنها تمثل عملية تحرر شاملة ، سياسية و اقتصادية و اجتماعية ، و أن مراميها و أهدافها يصعب تحقيقها دون إدارة سياسية واعية . وأنها عملية تحول اجتماعي و اقتصادي و سياسي و ثقافي معاً . و تمثل نحو حضارياً و ليس مجرد تغير اقتصادي يتمثل في مجرد ارتفاع في متوسط دخل الفرد دون النظر الى النواحي الأخرى من عملية التنمية . خصوصاً ما يتعلق بها من توزيع الدخل و الإيفاء بالحاجيات الضرورية للسكان . كما لا بد أن تكون كما يرى رمزي زكي " مستقلة ، متعمدة على الذات متجهة للداخل ،

مشبعة للحاجات الاساسية ، متضمنة لقدر من المشاركة الشعبية . تنمية لا تعتمد على آليات السوق التي عجزت عن توفير التوزيع العادل . تنمية اقتصادية و اجتماعية و سياسية في وقت واحد" و من ثم يجب الابتعاد عن الجوانب التقليدية و طريقة المحاكاة كما يرى أنور عبد المالك " تقليد الغرب دون بناء القوة الابداعية ، وتضخيم نوع من النشاط الاقتصادي الطفيلي دون تنمية القوى الانتاجية و العلمية و التكنولوجيا تنمية استراتيجية على المدى البعيد . ولهذا كما رأينا في السابق أنه يجب أن ننظر إلى التنمية على أنها نتاج تجربة داخلية لا يمكن تقليدها و استيرادها لأنها في حقيقة امرها لا تستورد و لا تستعار من الآخرين لأنها ببساطة عملية مجتمعية مركبة يتم تخطيطها عن وعي و تصنع بالجهد و الابداع الذاتي منها الفكري و التنظيمي و المادي .

و بذلك فإن المشكلة الجوهرية تتمثل في اختيار الطريق السليم الموصل إلى تحقيق التنمية المنشودة ، و معرفة شتى أنواع معيقاتها و تحديد سبل و كفاءات تجاوزها . ولهذا ، يتطلب الاستبسال في بذل جهد فكري مكثف ينجس من داخل الدول النامية ذاتها ، يسعى إلى تحديد أهداف و استراتيجيات ملائمة للتنمية . لأن الفكر التنموي الغربي الذي يصدر إلينا لا يستوعب واقع هذه المجتمعات النامية من داخلها و يقوى على فهمها واقعياً و موضوعياً ، بل في حقيقة أمره يخدم أغراضاً سياسية خفية من خلال ما يقدمه من نظريات و أفكار بعيدة عن المشاكل الواقعية تنجم من هذه الأفكار و النظريات التنموية الغربية .

و هكذا يصرخ عارف ديلة و يحذر من السلبية القاتلة و يدعو إلى الكف عن أخذ و استيراد مثل هذه الأفكار و النظريات الغربية و الحد من تدفقها و انتشارها من خلال الترويج لها لأنها أثبتت عدم فعاليتها ، بل أمها تعمل على تزويد المجتمعات النامية بالمشاكل و العوائق والصعاب و تدفعها إلى اليأس " ¹

فالتنمية في النهاية هي عبارة عن نهضة حضارية شاملة تقوم على أساس توفير شروط دقيقة تتمثل أساساً في بناء انسان الحضارة قبل كل شيء عن طريق توفير حوض معرفي نقي يعمل على صناعة العلماء الأفاضل و حوض ثقافي متميز يعمل على انتاج الابطال الذين يخوضون معارك التنمية بكل فروسية و رياضة جأش .

كما أن الدراسة التاريخية المتأنية للمجتمعات العربية تؤكد أن هذه المجتمعات لا تختلف عن بقية شعوب العالم في نوعية الموارد البشرية و توزع القدرات العقلية ، فالعرب يملكون نفس الخصائص البيولوجية التي أودعها الله في الانسان . واختلافهم عن شعوب العالم في المستوى الحضاري يعود لأسباب تاريخية و لا يعود لأسباب بيولوجية . إن الإصلاح الأول الذي يحتاجه العرب في هذه المرحلة هو اصلاح المنظومة المعرفية اصلاً جذرياً . يجعلها قادرة على تكوين اطرار علمية من النوع الرفيع ، و اصلاح المنظومة السياسية اصلاً جذرياً بحيث تؤسس لدولة القانون و العدل الذي ينتج عنه حراك تاريخي نحو النهضة و التنمية .

" و تخلف العرب لا يعود إلى أسباب وراثية أو إلى تركيبتهم الجينية ، فهم يملكون نفس التركيبة الجينية التي يملكها سائر البشر و بالطبع جميع الأنواع الحية ، و هي تتألف من الحروف الأربعة ذاتها GCAT ، و يشهد التاريخ أن العرب قد حققوا في الماضي أعظم المنجزات . كما يبرهن العرب الذين هاجروا إلى الدول الغربية المتقدمة للعمل

هناك في بيئة ملائمة على أنهم قادرون على التفوق في شتى المجالات و حتى في مجال العلم و التكنولوجيا الذي يحتكره الغرب حالياً .

و العرب تتوافر لديهم الموارد البشرية و المادية اللازمة للنهوض بالعلم و التكنولوجيا . و الشيء الأول الذي يفتقرون إليه في الوقت الراهن هو نظام منطقي و فكري واضح يلبي الاحتياجات الجماعية للسكان و يقوم على أساس المعرفة و الحرية ، على اعتبار أن البشر يختصون بميزة التفكير . و بالتالي يجب اصلاح التعليم في كافة مستوياته في العالم العربي لتحويله من عملية تلقين للمعلومات إلى عملية تعلم التلميذ كيفية تشغيل عقله بصورة ناقدة و توفر له خبرة عملية مباشرة . و يجب كذلك القضاء على الأمية أو تخفيض نسبتها على الأقل . و لا يمكن لقاعدة البحث و التطوير بشكلها الحالي أن تعمل بفعالية وهناك حاجة إلى رؤية جديدة كما سنين فيما بعد . أما الشيء الثاني ، فهو يتمثل في إنشاء نظام قانوني جديد بوضوح الحدود بين المجالات المدنية والثقافية و الدينية و ينطبق على جميع المواطنين بدون استثناء ، و ينبغي أن تكون الأهداف الرئيسية لهذا النظام ضمان حرية التفكير و القضاء على البيروقراطية التي تعيق التقدم في جميع المجالات . و الشعوب العربية لا تقل ذكاء و كفاءة عن شعوب جنوب شرق آسيا و اعتقد أن الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة أمر ممكن شريطة أن تعالج هذه القضايا بشكل فكري و متناسق بروح الفريق " ¹

و على هذا الاساس نجد أن معضلة التخلف الحضاري أساسها النظري هو التحليل الخاطئ لجذورها و أسبابها فلا يمكن أن يحدث في المجتمعات تقدم أو نهضة عن طريق استيراد التكنولوجيا و التقنيات ، و انما يتم ذلك عن طريق بناء الإنسان من جديد عن طريق التنشئة المعرفية من خلال مؤسسات تعليم قوية ، و كذا التنشئة السياسية الإيجابية من خلال مؤسسات سياسية قوية تقوم على الانتقاء العقلاني للكفاءات .

كما أن مشروع النهضة ينبغي أن يكون شمولياً لكل مناحي الحياة التاريخية للأمة و الدولة (السياسية . الثقافية . الاعلامية . التربوية . الدينية . الاقتصادية ...) و أهم شيء هو إحياء التراث إلى أبعد حد ممكن أي احياء الهوية الثقافية للجماعة التاريخية العربية و في الوقت ذاته الاستفادة من الحضارة المعاصرة الى أبعد حد ممكن ، أن سر تطور اليابان هو القضاء على الأمية و احياء الثقافة اليابانية للسيطرة على الحضارة بعد عصر الترجمة .

إن الرهان التاريخي لنجاح المشروع التنموي في المجتمعات المتخلفة هو شمولية التنمية لكل المؤسسات الماكروسوسبولوجية و الميكروسوسبولوجية و كذا التنوع في مجالات التنمية : السياسية و الاقتصادية و الثقافية و العلمية و الاعلامية و العسكرية و الصناعية هذا التنوع يجعل المشروع التنموي يحقق في البداية الاكتفاء الذاتي للحاجات الاساسية ثم يتجه بعد ذلك إلى التصدير إلى الخارج .

إن نجاح أي مشروع للنهوض مرهون بقدرته على أن يحيط بكل قضايا الأمة و همومها وتطلعاتها ، فلا ينحصر بالسياسي من هذه القضايا او بالاقتصادي و لا يحاصر نفسه بأهداف و وسائل و أهداف و وسائل أخرى .

فنهضة الأمة ، ناهيك عن إسهامها الحضاري ، تتجلى في كل ميادين الحياة التي تتكامل في عطائها و تتفاعل ومن هنا فإن المشروع النهضوي الحضاري مدعو لأن يفرد جزءاً كبيراً من بنوده و اهتماماته لقضايا الثقافة و سب تطويرها .

فالأدب ركن من أركان النهضة و كذلك المسرح و السينما و التصوير و النحت و الفن التشكيلي ، و كذلك هي التربية بكل مستوياتها و ميادينها و الترجمة كما العمل الموسوعي كانا ممهدين لأي نهوض شهدته الأمم الأخرى في مراحل متعددة لأنهما وضعاً الأمة في سباق التاريخ و التطور المحيط بها عبر الترجمة ، و جمعاً خلاصة الفكر و العلم و المعلومات في موسوعات وضعوها بتصرف الشعوب لتبنى عليها .

أما الاعلام فهو دون شك ، و لا سيما مع تطور وسائله ، يلعب دوراً مهماً في الإيضاح و الإبلاغ و الإيصال و التعبئة و التواصل و التوعية بما يخدم مشروع النهوض إلى حد كبير .

كما أن النهوض ليس شأنًا خاصاً بالدولة وحدها ، أو بالمجتمع فقط ، بل هو نتاج تفاعل صحيح و صحي بينهما معاً ، فلا دولة تصادر المجتمع باسم التخطيط و التوجيه ، و لا مجتمع يلغي الدولة باسم الحرية و المبادرات غير المقيدة ، بل علاقة متوازنة تنظمها الصيغ الدستورية و القوانين ، كما تحميها التقاليد و الأعراف و خطاب موضوعي رصين يتجنب انزلاق الدولة إلى تخوين معارضيها أو اتهامهم بالتآمر ، و انزلاق قوى المجتمع إلى لغة انقسامية و شعاراتية مبتذلة تستطيع أن تضلل بعض الناس بعض الوقت ، لكنها لا تستطيع أن تضلل كل الناس كل الوقت " ¹

إن للنهضة شروطاً أساسها الاستثمار في الخريطة التاريخية للدولة و الأمة قبل الاستثمار في الخريطة الجغرافية أي تنمية الانسان و الجماعة من خلال منظومة ثنائية حاملة للقيم الايجابية و منظومة معرفية قوية تؤسس لعصر الابداعات و الابتكارات في كل مناحي الحياة ، أي خلق انسان الحضارة الذي يحدث الفارق في التنمية و تأسيس اقتصاد الابداع .

خاتمة:

إن المعادلة الأساسية للتحديث التنموي يقدم على معادلة أساسية $س = ع$ أي :

الأفعال = النتائج

فالأفعال التنموية التي تقوم بها المؤسسات الميكروسوسولوجية و الماكروسوسولوجية في مجال الاحياء الثقافي للأمة و الدولة و توطين المعرفة الصحيحة أي انشاء نظام تعليمي حقيقي يؤدي إلى تحقيق المعجزات الحضارية على كافة المستويات .

الهوامش:

- 1- برهان غليون : اغتيال العقل ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، ب ط ، الجزائر ، 1990 ص 98
- 2- حلیم بركات : الاغتراب في الثقافة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، 2006 ص 73
- 3- سعيد العيادي : ترصيص القواعد الثقافية ، دار قرطبة ، ط 1 ، الجزائر ، 2009 ، ص 188
- 4- ساري حنفي ، ريغاس أرخانتييس : البحث العربي و مجتمع المعرفة رؤية نقدية جديدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ط 1 ، بيروت ، 2015 ، ص 341
- 5- رابح كعباش : سوسيولوجيا التنمية ، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة ، قسنطينة ، 2007، ص 30
- 6- أحمد الزويل : عصر العلم ، دار الشروق ، ط 5 ، مصر ، 2005 ، ص 21
- 7- معن بشور و آخرون : نحو مشروع حضاري فوضوي عربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 بيروت 2005 ، ص 1044 .

المراجع

- 1- أحمد الزويل : عصر العلم ، دار الشروق ، ط 5 ، ص 21 .
- 2- برهان غليون : اغتيال العقل ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، ب ط ، ص 98 .
- 3- حلیم بركات : الاغتراب في الثقافة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، ص 73 .
- 4- رابح كعباش : سوسيولوجيا التنمية ، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة ، ب ط ، ص 30 .
- 5- ساري حنفي ، ريغاس أرخانتييس : البحث العربي و مجتمع المعرفة رؤية نقدية جديدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ط 1 ، ص 341 .
- 6- سعيد العيادي : ترصيص القواعد الثقافية ، دار قرطبة ، ط 1 ، ص 188 .
- 7- معن بشور و آخرون : نحو مشروع حضاري فوضوي عربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، ص 1044 .